الوكالات الدولية من المنظور الجيوسياسي المعاصر

الكلمات المفتاحية: الوكالات– المنظور الجيوسياسي

البحث مستل من اطروحة دكتوراه

عبود تركي عدوان **أ. د فراس عبد الجبار الربيعي**

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

Abodalobaidi625@gmail.com Firasabdaljabar1978@gmail.com

تاريخ استلام البحث١٥/٧/٢٠٢١ **تاريخ قبول نشر البحث٥/٨/٢٠٢١**

الملخص

سيطرت الوكالات الدولية على الامور السياسية في معظم دول العالم وخاصة على النامية منها (وكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) اذ اصبحت اليوم تضم في عضويتها ١٨٩ بلدا من جميع قارات العالم وهذا يعني ان نسبة ٩٩,٨% من دول العالم اليوم هم اعضاء في تلك الوكالتين كما مبين في خريطة رقم(١–٢) واللتان تقعان تحت مضلة كبيرة تضمهما وهي منظمة الامم المتحدة اذ تشترط هاتين الوكالتين على البلد الذي يرغب بالانضمام لها ان يكون قبل ذلك قد انضم الى منظمة الامم المتحدة وتناول البحث الجذور التاريخية للوكالات الدولية وتطورها اذ تناول تاريخ التعاون الدولي الذي كان على مستوى الفكر السياسي ثم انتقل الى مستوى العلاقات الدولية الى ان وصول لمستوى توازن القوى. ثم تناول البحث مفهوم الوكالات خصائصها وشخصيتها القانونية وكما تناول ايضاً الفرق بين الوكالة الدولية والمنظمة الدولية واكد الباحثان انه يوجد فرق بين الوكالة والمنظمة وان المنظمة تكون غير متخصصة واوسع من الوكالة التي تكون متخصصة وتقع ضمن عضويتها.

مشكلة البحث

إن مشكلة البحث هي عبارة عن تساؤل يحاول الباحثان الاجابة عنه من خلال بحثهما وتمثلت مشكلة البحث في التساؤل الاتي:

هل الوكالات الدولية تقع من ضمن اهتمامات الجغرافية ؟ وهل يوجد فرق بين الوكالة والمنظمة الدولية.

خريطة (١) دول الاعضاء في وكالة صندوق النقد الدولي

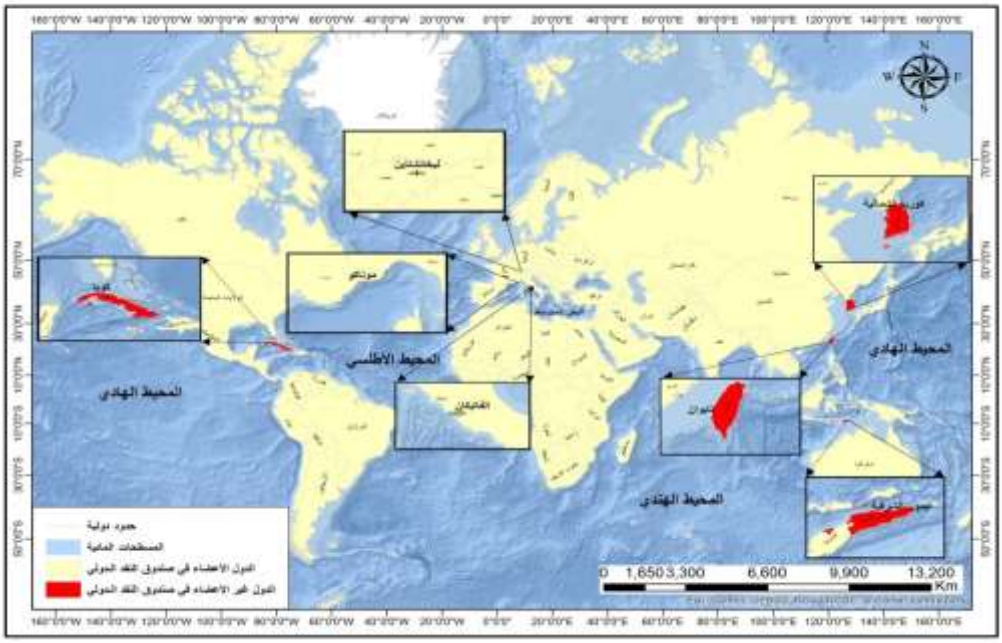

خريطة(٢) مجموع دول الاعضاء في وكالة البنك الدولي

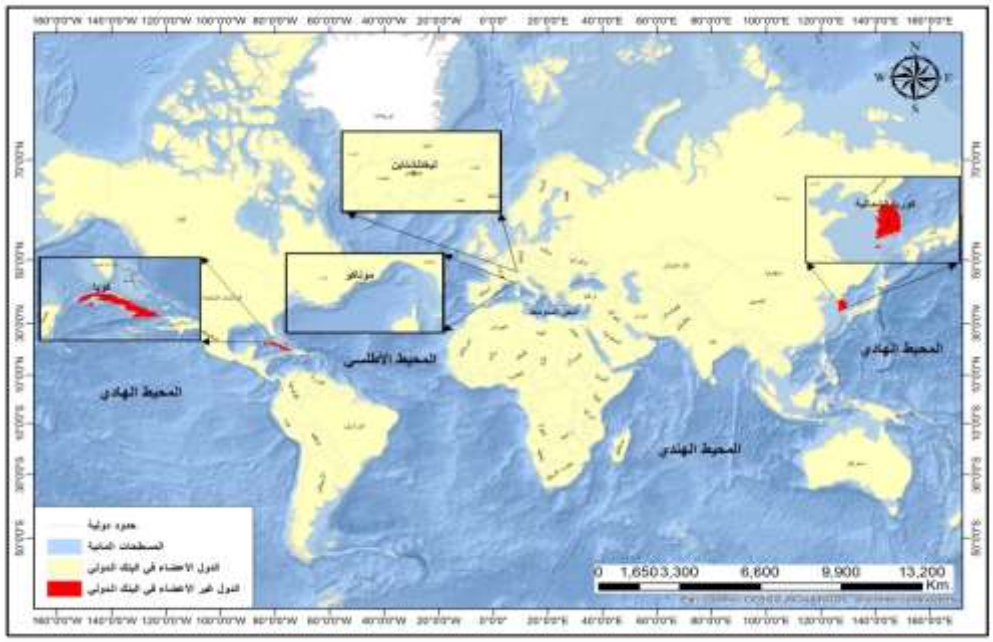

الخريطتين من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الوكالتين لعام (٢٠٢٠)م باستخدام مخرجات (GIS)

فرضية البحث

بما أن الفرضية هي محاولة للإجابة عن سؤال او مشكلة، تحاول الفرضية الوقوف على ابرز ما توصل اليه البحث من خلال الاجابة عن المشكلات حتى يتم التحقق من صحتها وثبوتها لذلك يمكن صياغة فرضية البحث بالشكل الآتي:

- إن الوكالات الدولية تتكون من مجموعة من الدول والدولة كوحدة سياسية هي غاية البحث في الجغرافية السياسية

هدف البحث

١- السعي للكشف عن الوكالات الدولية وهويتها واصلها القانوني

٢- تحديد الفرق بين الوكالات والمنظمات الدولية

حدود البحث

تمثلت الحدود الزمانية للدراسة (الوكالات الدولية من المنظور الجيوسياسي المعاصر) من تاريخ نشأت ١٩٩٠م وهي مرحلة جديدة دخلت في السياسات العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة اما الحدود المكانية فهي تمثلت بالحدود السياسية لدول العالم باعتبارها اعضاء في تلك الوكالات وخاصة وكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

المقدمة

فقد ايقنوا المؤسسون للمنظمة السياسية في العالم والتي هي (عصبة الامم)، أن التعاون الدولي في جميع المجالات والاصعدة يشكل اللبنة الاولى للأمن والسلام في العالم فميثاق تأسيس عصبة الامم قد اكفل لها مهمة الاشراف على جميع التنظيمات الدولية القائمة والتي ستنشئ في المستقبل ، فعند تأسيس منظمة الامم المتحدة كان التعاون الدولي يمثل النسبة الاعلى من القضايا التي اهتم بها وضعوا ميثاق الامم المتحدة اذ كرس هذا في الفصل التاسع في نص المادة (٥٦) والتي فيها ((يتعهد جميع الاعضاء بأن يقيموا منفردين أو مشتركين ، بما يجب عليهم بالتعاون مع الامم المتحدة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة (٥٥)))[١]. وعندما أنشأ ميثاق الامم المتحدة [١] عمل على تشكيل جهاز متخصص يتمثل بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأوكل له مهمة الاشراف على الوكالات

[١]- ميثاق الامم المتحدة وقع في عام ١٩٤٥م في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الامم المتحدة ، واصبح نافذاً في اكتوبر عام ١٩٤٥م.

الدولية المرتبطة بمنظمة بالأمم المتحدة وفق اتفاقيات تعاونية ومن هنا ظهر مفهوم ما يسمى الوكالات [١] لذا يتوجب تناول الجذور التاريخية للوكالات الدولية مع مفهومها وخصائصها وشخصيتها القانونية. والفرق بينها وبين المنظمات الدولية

المبحث الاول : الجذور التاريخية لنشأة الوكالات الدولية:

تعود الدعوات الى ضرورة التعاون الدولي الى ما قبل القرن الثامن عشر من خلال آراء وافكار لدعاة الاصلاح والفلاسفة وقد نشأت هذه الافكار في عصر النهضة الاوربية على أثر تفاقم الصراعات بين دول تلك القارة على أمل ارساء نوع من التنظيم الدولي الذي يكفل السلام للعالم ويحقق آماله ومن أبرز المدارس الفكرية التي تبنت هذا المشروع[٢].[٣]

اولاً: المدرسة اللاتينية وكان أبرز دعاتها بيير ديبوا (Pierre Dubois) (١٢٥٠-١٣٢٣) وسولي (Suily) سنة (١٥٦٠-١٦٤١) وأمريك كروسيه (Emeric – Cruce) (١٥٩٠-١٦٤٨) وكانت تستند هذه الافكار إلى القانون والمنطق وتدعو إلى تكوين تنظيم دولي يكون على اساس نمط التنظيم الداخلي بحيث يكون هناك ما يشبه الحكومة المركزية للعالم التي تمتلك اختصاصات ذاتية تشريعية وقضائية وتنفيذية ، كما يكون لها الحق في استخدام وسائل القمع والإكراه التي من خلالها تستطيع ان تفرض قوانينها واحكامها وقراراتها على دول العالم لضمان رضوخهم وامتثالهم الى أوامرهم.

ثانيهما : المدرسة الانجلوسكسونية ، وكان ابرز مفكريها وليم بين (Welliam Penn) (١٦٤٤-١٧١٨) وجيرمي بنثام (Gderemie – Pentham) (١٧٤٨-١٨٣٢) اختلفت هذه المدرسة عن سابقتها اذ انها كانت تدعو الى اقامة منظمة دولية لكنها لا تمنحها اختصاصات الدولة وانما كانت تدعو الى الإكتفاء لإشاعة التعاون الحر بين الدول بالاعتماد على تأييد الرأي العام الذي يمنحها القوة المعنوية من دون استخدام القمع والاخضاع للقوة وفي حقيقة الامر ان تلك الافكار لم تكن في محض دعوات اصلاحية مجردة لإقامة تنظيم دولي هدفه اقرار السلام في العالم انما كانت هي مشروعات تنطوي معظمها على اساس ايجاد

[١] - محمد المجدوب ، التنظيم الدولي – النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة ، منشورات الحلبي ، حلب ، ط٨، ٢٠٠٦م ، ص ٣٣٦.

تحالفات اوربية هدفها شحن همم الملوك في أوروبا من اجل نبذ خلافاتهم والدعوة الى الوقوف بوجه العالم الاسلامي ومحاربة الدولة العثمانية التي باتت جيوشها تدق ابواب أوروبا في تلك الحقبة فعلى سبيل المثال مشروع (بييرو ديبوا) فعلى الرغم من انه كان يدعو الى التعايش السلمي واحلال الوفاق وحل المنازعات بصورة سلمية لكن ذلك كله لا يتعدى نطاق أوروبا المسيحية فقد كرس (ديبوا) اشهر كتبه وهو كتاب (استرداد الارض المقدسة) ويقصد بها فلسطين من اجل الدعوة صراحة الى تجديد الحملات الصليبية على الشرق الاسلامي لذلك تجده قد نشر كتابه عام (١٣٠٥) وكان ذلك بعدما باءت الحملات الصليبية بالفشل وما رافقهما من رفض من قبل الكثير من زعماء الدول المسيحية في أوروبا للاشتراك من جديد في اي حملة عسكرية ضد المسلمين ومن ثم فان الباعث الحقيقي على دعوته لتكوين عصبة امم من الدول الاوربية المسيحية لم يكً حباً للسلام وانما هي رغبة لتوحيد جهود الدول الاوربية من اجل ان تستطيع الوقوف موحدة بوجه العالم الاسلامي لاسترداد الارض المقدسة التي عجزت ثمان حملات صليبية متعاقبة من استردادها(٤).

كما لم يبتعد مشروع الوزير (سولي عن مشروع ديبوا) الذي أسماه بالمشروع الاعظم فقد كان الاول حبيس فكرة تأسيس جامعة كُبرى الدول المسيحية تضم خمس عشرة دولة اوربية فقد كان يدعو لإقامة منظمة تقوم على نحو اتحادي خاضع للنظام الملكي الوراثي لفرنسا وبريطانيا والسويد والدنمارك والنظام الملكي الانتخابي كالولايات البابوية والامبراطورية الرومانية المقدسة وبولندا وللنظام الجمهور كسويسرا وهولندا وسردينا والبندقية وكان يدعو ان يكون لتلك الجامعة مجلس اتحادي لدول الاعضاء وهو الذي يتولى الاشراف على سياسة الاتحاد وتسوية المشاكل عن طريق التحكيم وان يكون له جيش قوي يستطيع الصمود بوجه العثمانيين(٥).

لقد كان (سولي) يستنكر الحرب بين المسيحين في اوروبا ويؤيد ويشجع الحرب التي تشن ضد روسيا او ضد العثمانيين (المسلمين) اذ انه لا يستنكرها فهو يدعو اليها ويعدها حرب مشروعة ضد الكفار(٦).

وكما كان الفكر العربي الاسلامي هو الاخر لم يخلُ من الاسهام او الدعوة الى مشروعات تهدف الى إقامة تنظيم دولي سواء كان ذلك التنظيم يدخل ضمن نطاق عالمي وهذا ما دعا اليه الفارابي (٨٧٢-٩٥٠م) في كتابه المشهور (اراء اهل المدينة الفاضلة) فهو دعا الى تحقيق المجتمعات الكاملة ويقصد بها تلك التي تقوم على التضامن والتعاون المتبادلين بين البشر، أو كان التنظيم الدولي يدخل ضمن نطاق اقليمي وهو ما دعا اليه (الكواكبي) عبدالرحمن (١٨٥٥-١٩٠٢م) في كتابه ام القرى[٧].

اذ دعا الكواكبي في كتابه الى إنشاء رابطة او جامعة اسلامية عن طريق عقد مؤتمر سنوي يكون مقره في مكة المكرمة يحضر فيه مندوب عن كل بلد اسلامي ويناقش المؤتمر مشكلات العالم الاسلامي ويحثهم على التمسك بعناصر القوة في التعليم واكتساب العلوم والفنون النافعة على اعتبارها أسس النهضة والتحضر ، وقد ذكر الكواكبي أدق التفاصيل التنظيمية لمشروعه من أجل تقسيم الهيئات الرئيسة في المؤتمر التي كانت متكونة من الجمعية العامة والهيأة العاملة والهيئة المستشارة كما وضح اختصاصات كل هيأة وعدد المندوبين وبين طريقة انتخاب رئيس الجمعية ونائبه وكيفية اكتساب العضوية وفقدانها وغير ذلك من الامور[٨].

ودخلت المنظمات الدولية كلاعب اساسي على مستوى العلاقات الدولية. ومنها عقد المؤتمرات فيجد بعض الكتاب ان نظام القناصل الذي أوجده قدماء اليونان والرومان كان اساس للتنظيم الدولي المعاصر كما يعد نظام السفارات الذي شهدته بعض الدويلات الايطالية في القرن الخامس عشر الميلادي مكملاً لمتطلبات تنظيم العلاقات الدولية التي كانت قائمة بين الدول في تلك الحقبة[٩]. فالدبلوماسية وفق هذا التأصيل تُعد الوسيلة التقليدية من أجل توجيه وادارة الشؤون الدولية ، غير ان هذه الدبلوماسية لم تكً بصفة رئيسة مظهراً من مظاهر التنظيم للعلاقات الثنائية التي تتضمن مشاورات ومفاوضات من وقت الى أخر بين أميرين أو حاكمين او من ينوب عنهما[١٠].

ويقصد بالتنظيم الدولي وفق منهجية الدراسة هو تعاون الدولة المشترك والمنظم على اعتباره تطبيقاً من تطبيقات الظاهرة الاتحادية في الجماعة الدولية وليست تنظيماً ثنائياً للعلاقات الدولية فلا يمكن الحديث عن تنظيم دولي من دون وجود جماعة دولية كما لا يمكن القول بوجود المجتمع الدولي الا اذا كان هذا المجتمع منتظماً فلا يكفل وجوده المادي للوحدات الدولية المتعددة ، ولا يمكن وصفهُ مجتمعاً دولياً مالم يكً ذلك مشفوعاً بالتنظيم على اعتباره ركناً معنوياً مكملاً لوجود الوحدات الدولية المتعددة وعلى هذا الاساس يعد ظهور الدولة القومية في القرن الخامس عشر على انقضاض وحدة أوروبا المسيحية المتمثلة في سلطة الكنيسة والاقطاع والنبلاء مع ما واكبها من ظهور لبواكير النهضة العلمية الصناعية ، كان إيذاناً لتطلع الدول الناشئة الى تحقيق مطلبين اساسين متمثلين بالسعي نحو تحقيق علاقات دولية سلمية مع العمل على إدراك مجموعة من المطالب الخاصة للشؤون العلمية والفنية والصناعية الذي يحقق التعاون المشترك وفق متطلبات الحياة الدولية الجديدة وكان لظهور نظام المؤتمرات الدولية استجابة لتحقيق المطلب الاول فلم تعد المصالح الدولية وما يتفرع عنها من مشكلات ليست مجرد مصالح ومشكلات ثنائية الاطراف فحسب بل اصبحت تمس العديد من الدول التي تتشابك بينها في العديد من المصالح واصبح المؤتمر الدولي في هذه الحالة بمثابة تجمعاً رسمياً لممثلي عدد من الدول التي تعقده لبحث مسائل تعتقد الاطراف المشاركة فيه ذات اهمية دولية ينبغي التوصل الى اتفاق دولي بخصوصها وان لم يكً في بداية الامر تنظيماً يمثل المجتمع الدولي بأكمله بسبب غياب مبدأ السيادة جميعاً الا انه أسفر من خلال تطوره وكما تبين الى ظهور المنظمة الدولية(١١).

فكان من اوائل تلك المؤتمرات وابرزها مؤتمر (منستير) الذي تمخض عن عقد معاهدة صلح (وستفاليا سنة ١٦٤٨) وكان بمثابة اول عمل دولي مساوي بين الدول وان كانت هذه المساواة قد اختصرت على بعض الدول الاوربية المسيحية التي كانت وحدها تشكل المجتمع الدولي وترى ان الوقت لم يكً قد حان من اجل ان تتساوى بينها وبين دول العالم الأخرى وقد بات المجتمع الدولي في حينها مجتمعاً اوربياً مسيحياً محضاً حتى عام ١٨٥٦ الذي شهد فيه

ادخال لأول مره دولة من خارج نطاق الدول الاوربية حينما سمح الى الدولة العثمانية الى عضوية النظام في القانون الدولي وفق معاهدة باريس التي عقدت بعد حرب القرم.

بدأت المنظمات الدولية بالدخول في مرحلة جديدة امتدت من الفترة (١٨١٥-١٩١٤) وهي التي تبدأ من عقد مؤتمر فينا في عام (١٨١٤-١٨١٥) وحتى بداية الحرب العالمية الأولى فكانت الدول الاوربية الصغرى التي أنضمت الى مؤتمر (فينا) عام ١٨١٥ يدفعها الامل في ان يكون هذا المؤتمر تجمعاً برلمانياً اوربياً حقيقياً يمكنها من ان تشارك فيه على قدر المساواة مع الدول الكبرى لكنها سرعان ما اصيبت بخيبة امل عندما واجهتها الدول الكبرى بصاعقة الرفض ولم تمنحها حق التصويت حتى بالنسبة للقرارات التي حددت مصيرها فيما بعد مما اضطرت الدول الصغرى للخضوع لقرارات القوى العظمى او الكبرى[١٢].

وقد كان هدف المؤتمر وضع الاساس الدبلوماسي من اجل القيام بنظام اوربي جديد بعد تسوية الآثار التي خلفتها الحروب النابليونية وهنا بدأ ظهور الوفاق الاوربي الذي اتخذ طابعاً شبه دورياً من اجل عقد مؤتمرات تخص المشكلات الدولية والاتفاق على وضع الحلول المناسبة لها وفرضها على الدول الصغرى حتى وان اقتضى الامر استعمال القوة حيالها فقد انتج مؤتمر فينا سلسلة من التطورات التي أصبح من الجائز فيها التحدث عما يسمى بنظام مؤتمرات القرن التاسع عشر على نحو غير مسبوق فلقد ضم التاريخ الدبلوماسي لهذا القرن العديد من المؤتمرات وكان من اهمها مؤتمر باريس المنعقد في سنة ١٨٥٦ ومؤتمر لندن سنة ١٨٧١، ومؤتمرات برلين المعقودة في سنة ١٨٧٨ ، وهنا ينبغي أن نذكر مؤتمرات القرن التاسع عشر والتي بدأها مؤتمر فينا عام ١٨١٥ الذي كان بمثابة والوفاق الاوربي من اجل الابقاء على التوازن الدولي والاتفاق على القواعد التي تحكم التنافس الاستعماري وبعدها اقتسام العالم ابتداء من تصفية الاقاليم الاسلامية التي كانت تابعة للدولة العثمانية في البلقان والصرب وانتهاء بتمزيق اوصال افريقيا وتقسيمها على الدول الاوربية الاستعمارية[١٣] .

وفي الحقيقة أن صورة المؤتمرات قد تحسنت قبل القرن التاسع عشر عندما انبثق النظام الالماني الذي امتد من سنة (١٨٩٩ الى ١٩٠٧)فكانت ملامح هذا النظام الرئيسة

انتهاجه طريق العالمية إذ انتقل من الطابع الاوربي الطاغي على تشكيل مؤتمرات الى طابع العالمية وقد اشترك في مؤتمرهُ الثاني بحدود اربع واربعون دولة معظمهم من دول امريكا اللاتينية لذا أُعدت هذه الخطوة بمثابة توسعاً في مجال التنظيم الدولي والتخلص من التحديد الجامد واعترافاً من قبل الدول الاوربية الكبرى بمبدأ السيادة والمساواة للدول الصغرى وعلى غرار عصر المؤتمر الأوربي الذي كان يعد العصر الذهبي لصدارة الدول الكبرى فإن مؤتمري لاهاي قد اعتبرا بداية عهد الدول الصغرى في المؤتمرات والمنظمات الدولية العالمية(١٤). وعلى الرغم من أن المؤتمرات بطبيعتها تعد تنظيماً مؤقتاً للعلاقات الدولية لكنها تعتبر النواة التي شكلت الخلفية التاريخية لظهور المنظمات الدولية ، فهي لم تنتج هيئات عاملة بصورة دائمة من اجل معالجة المشكلات السياسية الدولية التي يمكن ان تحقق السلم والأمن الدوليين فقد كانت مؤتمرات متقطعة وغير دورية تصب جل اهتمامها في معالجة المشكلات الاقليمية الناجمة عن الصراع بين القوى الاستعمارية(١٥)، فالمؤتمر لا يلتئم شملهُ الا عندما تستجد مشكلة ثم سرعان ما ينفض عند انتهائها وينتظر مشكلة جديدة ، ومما يميز تلك المؤتمرات هي انها لم ترأس قواعد قانونية ثابتة او تعمل على انشاء هيئات محايدة من ناحية تعلقها بقواعد الاجراءات او القواعد الموضوعية ، فكانت الدولة الداعية الى المؤتمر هي التي تتحكم الى حد كبير في سياسة المؤتمر كما لم يكً من حق جميع الدول الحضور لتك المؤتمرات وذلك بسبب عدم الاخذ بمبدأ العضوية الذي يمنح الدول حقاً ثابتاً في تمثيلها بل كانت من الناحية النظامية قائمة على زعامة الدول الكبرى على اعتبارها اصبحت أمراً واقعياً لذا فكانت هذه المؤتمرات تمثل مظهراً من مظاهر المحاور السياسية والتحالفات التي اتسعت في تلك الفترة فهي لم تكً وسيلة من وسائل التعاون الدولي الشامل الذي يقوم على مبدأ المساواة في السيادة كما كان اخطر عيوب تلك المؤتمرات هو تمسكها بقاعدة الاجماع في اتخاذ القرارات(١٦). وفي الخلاصة يمكن القول أن نظام المؤتمرات السياسية في تلك الحقبة قد أسهم في الوعي بمشكلات التعاون الدولي اكثر من اسهامه في ايجاد الحلول المناسبة لها وكانت طريقاً ممهداً امام امكانية القيام بنظام دولي جماعي هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فقد

كان يمثل المظهر الآخر من مظاهر التطور من أجل تنظيم الحياة الدولية وذلك عن طريق تكوين هيئات او منظمات او اتحادات دولية تهتم في التنسيق والتعاون في مجالات محددة غير المجالات السياسية مثل تشكيل اتحاد او لجنة دولية خاصة بتدبير أمور الملاحة الدولية في الأنهر على سبيل المثال لجنة نهر الراين التي تشكلت سنة (١٨١٤ – ١٨١٥) ومثلها لجنة لنهر الدانوب سنة (١٨٥٦) ومنها الذي كان يعرف بأُسم الاتحادات الإدارية الدولية (المنظمات المتخصصة) الذي كان للتطور العلمي والتقني مع نشوء مزيد من التشابك في العلاقات الاقتصادية والفنية والثقافية سبباً في ايجادها مثل اتحاد البرق العالمي سنة (١٨٦٥) والاتحاد العام للبريد (١٨٧٤) الذي اصبح بعد اربع سنوات اتحاد للبريد العالمي ، والمكتبة الدولية للموازيين والمكاييل عام (١٨٧٥) ومثلهم الاتحاد الخاص الذي يُعني بحماية الملكية الأدبية والفنية الذي أسس سنة (١٨٨٣) وكذلك الاتحاد الدولي الخاص بالتعريف الكمركيه (١٨٩٠) ومنظمة صناعة السكر سنة (١٩٠٢) وكذلك مكتب الصحة الدولي (١٩٠٣) والمعهد الدولي للزراعة سنة (١٩٠٥) فكانت هذه الاتحادات والمنظمات تمثل نماذج بدائية لبدايات المنظمات الدولية ورغم هذه البدائية فإنها قد أسهمت كثيراً في تطور وسائل التعاون الدولي[١٧]، فهي سهلت كثير من قواعد الاجراءات التي كانت تجري عليها الاجتماعات الدولية و أعطت اغراضاً اضافية للمعاهدات الجماعية التي كانت تختصر على تحالفات الحدود فقد اتخذت طابعاً للعمل التشريعي المشترك بين دول الاطراف كما وضعت التزامات دُونت في دستور المنظمة أو قراراتها وتوصياتها وكما اوجدت نوعاً ملموساً من الشعور والانتماء الى الشؤون الدولية ذات المصالح المشتركة التي لا يمكن تحقيقها الا من خلال جهود تعاونية[١٨].

إذ تطورت المنظمات واصبحت على مستوى سياسة توازن القوى ونظام الأمن الاجتماعي فانتقلت المنظمات الدولية من مرحلة اعداد المؤتمرات وحل المشاكل الاقليمية وتكوين الاتحادات الى مرحلة ممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية التي شهدت إنشاء عصبة الأمم بعد عام (١٩١٤) وكذلك انشاء منظمة العمل الدولية في اتفاقية (فرساي)

وامتدت هذه المرحلة حتى نشوء محكمة العدل الدولية الدائمة وانتهت هذه المرحلة بقيام الحرب العالمية الثانية..

فلاحظ القائمون على السياسة الى حاجة المجتمع الدولي الى مواجهة ظاهرة استخدام القوى في العلاقات الدولية من اجل تنظيمها كما ايقنوا أن نظاماً دولياً يعمل في السعي لإيجاد سلطة دولية هو سبيل خلاصها الأمثل لمواجهة تلك الظاهرة ففي كل مرة يكتوي العالم بنار حرب حامية تتبلور فكرة السعي الى ايجاد مثل هذه السلطة فلقد جرت محاولات جادة من اجل تكوين مثل هذه السلطة بعد الحرب الثلاثين[١٩](Thirty Years war)* وجاء الحلف المقدس الذي عقب حرب نابليون كما انبثقت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى وانبثقت منظمة الأمم المتحدة أثر الحرب العالمية الثانية ولقد اتفق معظم الكتاب على وصف الفترة الواقعة بين عقد صلح (وستفاليا)[٢٠] (١٦٤٨ – ١٩١٤) وظهور عصبة الأمم التي تأسست في (١٠كانون الثاني ١٩٢٠م)[٢١] وكانت مكونة من (٥٨ دولة) بفترة شيوع نظرية توازن القوى على أعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلام ، ثم تلتها فترة جديدة بعد عام (١٩١٤) والذي كان العالم مرتبط بمنظمة عالمية وهي عصبة الأمم ووريثتها الامم المتحدة وهي فترة تحول العالم الى نظام الأمن الجماعي[٢٢]. وعند التطرق الى نظرية توازن القوى ونظام الأمن الجماعي في الدراسة ليس على اعتبارهما يشكلان مرحلتي التطور التاريخي لنشوء التنظيم الدولي فحسب بل من خلالهما يمكن الوقوف على طبيعة التنظيم الدولي المعاصر وما حققهُ كلٌّ منهما في دفع المجتمع الدولي نحو السلام والأمن العالميين[٢٣]. ولقد ضاعت نزع الاستعمار من المنظمات الدوليّة ذات الطبيعة الأقلية إذ يوجد اليوم أكثر من ثلاثمائة منظمة دولية فهي تستمر بالزيادة بسبب الحاجة لها والتي من شأنها ان تولد منظمات جديدة وانها من النادر ان تختفي حتى وأن لم تكً ذات فائدة فمثال على الرغم من أنَّ ميثاق (وارسوا) قد جرى حلّه بتاريخ الخامس والعشرون من شباط عام (١٩٩١م) لكنهُ يعتبر الاساس لتلك القاعدة[٢٤]. واليوم تُعد المنظمات الدولية هي القاعدة الفعالة للعلاقات الدوليّة لكن هناك فاعلون منشقون وثانويون فيرجع السبب في ذلك أن المنظمات الدولية قد أُنشئت من قبل الدول فهي لا تتم الا

عن طريق معاهدة دوليّة وبالتأكيد سوف تكون بعد هذه النشأة قد اكتسبت حياة خاصة بها وتستطيع المنظمة ايضاً ان تعارض دولة عضوية في داخلها مثال إدانة منظمة الأمم المتحدة افريقيا الجنوبية بسبب احتلالها لـ (ناميبيا) كما انتقدت كثيراً من المرات تصرفات الكيان الصهيوني لرفضهِ تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن . وكما تعتبر الشركات متعددة الجنسيات وليدة لتلك المنظمات فقد ولدت تلك الشركات في المرحلة الاولى بالدول الاوربية صغيرة حيث كانت فيها اسواق داخلية ضيقة مثل (فيليبس) في هولندا و (نستلة) في افريقيا ثم تطورت تلك الشركات وامتدت الى الولايات المتحدة بعد عام (١٩٤٥) أما اليوم فهي منتشرة في جميع بلدان العالم وتدفع تكاليف التجديدات التكنولوجية بما فيها المتطلبات اعادة التجديد السريعة للمعدات المشاريع الأخرى لتوسيع اسواقها وهي استطاعت الوصول الى الأسواق العالمية إذ يوجد اليوم (١٤٥) ألف شركة متعددة الجنسية في العالم تسيطر على ربع الممتلكات الانتاجية في القطاع العالمي الخاص إذ تحشد اليابان والولايات المتحدة وأوروبا (٨٨%) من الشركات العالمية الأولى الـ (٥٠٠) بواسطة تحويل رأس المال الى بورصات[٢٥].

المبحث الثاني: مفهوم الوكالات الدولية

بعد تأسيس منظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٥م كما ذكرنا سابقاً إذ اكدت في الفصل التاسع في نص المادة (٥٦) على الزام جميع دول الاعضاء بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة الادارة المقاصد المشار لها في المادة المذكورة والتي تنص على((يتعهد جميع الاعضاء بأن يقيموا منفردين أو مشتركين ، بما يجب عليهم بالتعاون مع الامم المتحدة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة (٥٥)))[٢٦]. و التي تنص على (الرغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية بين الامم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها) وعندما أنشأ ميثاق الامم المتحدة [٢٧] عمل على تشكيل جهاز متخصص يشرف على

الوكالات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة وفق اتفاقيات تعاونية بين المنظمة والدول الاعضاء فيها [٢٨] ومن هذه الوكالات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (موضوع الدراسة).

- المفهوم.

الوكالات لغة: ومفردها (وكالة) ان يعهد الشخص الى غيره بعمل من الاعمال((مدير بالوكالة: بالنيابة.))[٢٩]

وقيل وكل : اي اعطاه تفويضاً وتوكيلاً للقيام بعمل من الاعمال نيابةُ عنه[٣٠]. والوكالة بفتح الواو وكسرها: هي الاسم من وكل فلاناً فوض اليه امراً من الامور–اسم مصدر بمعنى التوكيل: الحفظ[٣١]. والوكالة في اللغة لها معانٍ منها اظهار العجز والاعتماد على غير والاستسلام[٣٢] وفي اللغة الانكليزية (Agency)

المفهوم اصطلاحاً:

فقد ظهرت عدة تعريفات للوكالات الدولية منها تعريف الأمم المتحدة الذي ورد في نص المادة (٥٧) [٣٣]((الوكالات المتخصصة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات والتي تضطلع بمقتضى نظمها الاساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشؤون يوصل بينها وبين الامم المتحدة وفقاً لأحكام المادة (٦٣)))[٣٤].

ان الوكالة الدولية تعمل في مجال تخصص معين بشرط ان يكون غير سياسي ، او ان تتولى تنظيم العمل في مرفق دولي متعلق بالمصالح المشتركة لدول الاعضاء[٣٥]. وعلى العموم يمكن ايجاز خصائص الوكالات الدولية بعدد من النقاط

الخصائص:

١- للوكالات الدولية صفة المنظمة:

لأنها تتمتع بمميزات القواعد المشتركة التي تتميز بها المنظمات مثل الشخصية القانونية وصفة الديمومة واحتوائها على عدد من الاجهزة التي تسيرها وتحقق اهدافها ، ولهذه الوكالات والمنظمات مقرات فرعية اقليمية فضلاً عن مقرها الرئيسي[٣٦].

٢- محدودية الوكالات الدولية:-

فهي تمارس نشاطها في مجال معين من مجالات الحياة الدولية فمثال منظمة العمل الدولية تنشط في مجال ميدان العمل، والوكالة الدولية للطاقة الذرية تنشط في مجال خاص بها[٣٧].

٣-تتبع الوكالات الدولية المنظمات العالمية:-

وذلك من حيث تكوينها لأنها تضم في عضويتها عدد كبير من دول العالم لذلك فهي تعمل بوظائفها على المجتمع الدولي كله ، فهي تخضع للمعايير العالمية.

٤- تتمتع الوكالات بميزانية مستقلة متكونة من اشتراكات دول الاعضاء فلكل منظمة تنظيمها وهيكلها الخاص بها متكون من جمعية عامة يختص بوضع خططها وميزانيتها وبرامجها ومن خلاله يتم انتخاب اعضاء المجلس التنفيذي وتعيين المدير العام[٣٨].

٥- تنشأ الوكالة الدولية على اساس اتفاق الحكومات ولهذا يجب ان نفرق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومي فغير الحكومية تنشأ على اساس اتفاق الهيئات او تجمعات خاصة او عامة[٣٩].كما مبين في شكل رقم (١)

شكل(١) خصائص الوكالات الدولية

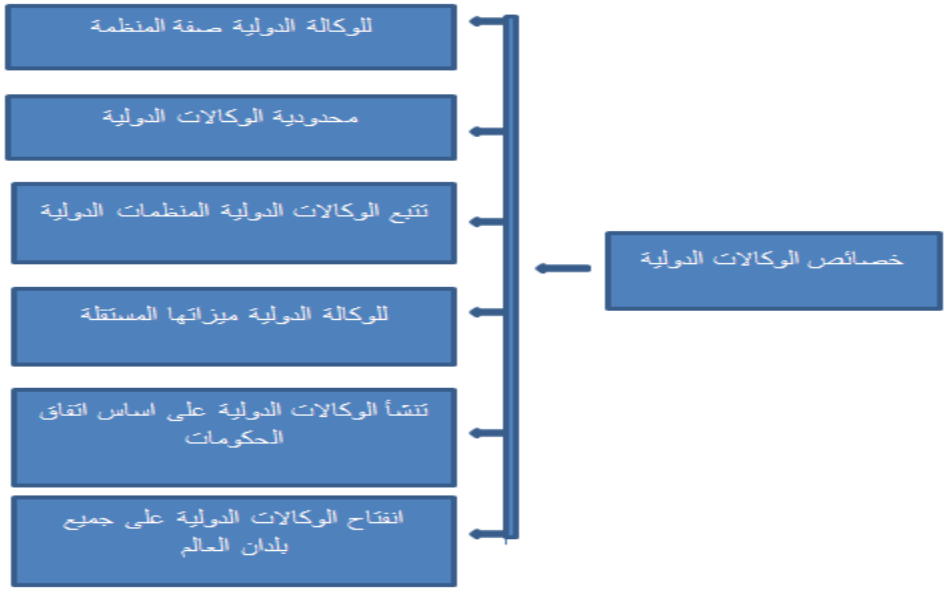

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المذكورة

وهناك معيار يمكن من خلاله بيان المنظمات الدولية المتخصصة بالمعنى الصحيح ، عن طريق الاجهزة الفرعية للأمم المتحدة ، فالمعيار هو النظر الى الأداة القانونية التي أنشأت هذا الكيان ، فاذا كان الاتفاق دولي فهي منظمة دولية متخصصة ، اما اذا كان القرار صادر عن الاجهزة الرئيسية او الفرعية الخاصة بالأمم المتحدة فهي منظمة فرعية(٤٠).

٦- انفتاح العضوية في الوكالة الدولية امام جميع الدول وهذا حال الوكالات التابعة للامم المتحدة اذ تبدو تلك الوكالات متممة لعمل او نشاط الامم المتحدة لذلك تكون عضوية الدولة في الوكالة مرتبطة بالأمم المتحدة بعد ان تصبح نافذة من خلال موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة (٤١).

لقد لفتت حادثة اغتيال مبعوث الامم المتحدة في فلسطين ((الكونت فولك برنادوت))* من قبل جماعة اسرائيلية عام ١٩٤٩م(٤٢).النظر الى الوضع القانوني للوكالات الدولية مما دعا محكمة العدل الدولية لإبداء رأيها الذي قضى بتعويض موظفي الامم المتحدة على ما يلحق بهم من اضرار هذا اول اعتراف من المحكمة المذكورة بالشخصية القانونية في الوكالات الدولية (٤٣) التابعة للامم المتحدة ومن هنا لا يمكن القول بوجود منظمة دولية دون ان تتمتع بالشخصية القانونية المتمثلة بصلاحية اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات والقيام بتصرفات قانونية وذلك من خلال اعتراف المعاهدات المنشئة لها بهذه الشخصية(٤٤).وهناك نتائج مترتبة على تمتع الوكالات الدولية بالشخصية القانونية فمن هذه النتائج هي استقلالية المنظمة الدولية عن الدول الاعضاء واعتمادها على الإرادة الذاتية مما يجعلها قادرة على التعاقد مع الحكومات من دول الاعضاء او الدول الاجنبية أو هيئات او شركات تابعة لتلك الحكومات كما يمكنها احقية اصدار القرارات التي تتعلق بأموالها(٤٥).

- **الفرق بين المصطلحين من ناحية اللغة والقانون:**

إن التعرف على الفرق بين الوكالة الدولية والمنظمة الدولية ليس بالأمر السهل بسبب التداخل فيما بينهما لكن يمكن القول انهما مصطلحان لكل منهما خصيصة او خصائص

تميزه عن الاخر سواء تعلق الامر بتباين المفهوم أو باختلاف الصيغة او في تفاوت النطق. فللمنظمة عنصران اساسيان عندما يوجدان يحددان مفهومها

اولهما:- هو(التنظيم)

ثانيهما:- هو(الدولية) ومن اجل اعتبار المنظمة منظمة دولية لابد من ان تتكون من مجموعة من الدول لتستطيع ان تعبر عن ارادتها وفق قانون يمكن ان تتميز به عن ارادة دولها فالدولة هي العنصر الاساسي في تكوينها. وهي الوحدة في التكوين بالأصل العام لكن ليس بصفة مطلقة لذا نجد ان هوفمان قد عرف المنظمة الدولية على أنها (كل اشكال التعاون بين الدول التي تهدف الى السيطرة في ظل القانون الدولي وعن طريق ذلك التجمع في نظام معين تخلقه الارادة الدولية ويستعمل في محيط تكون فيه الدولة هي الشخصية القانونية والكاملة الأهلية)[٤٦].وهو في ذلك اسباغ صفة مهمه للمنظمة وهي الصفة الحركية والتعددية في التخصص عكس الوكالة التي تكون متخصصة في مجال معين .

وهناك دليل اخر يمكن ان نميز بين الوكالة والمنظمة وذلك من خلال كلام احد المختصين في مجال القانون الدولي [٤٧] الذي قد وضح الامر اكثر عندما تكلم عن العلاقة بين المصطلحين و ذكر ان المنظمات الدولية هي تجسيد لفكرة التنظيم الدولي وبعبارة اخرى هي واقع يصب في خدمة المنظمة التي تندمج بداخلها فكرة المشروع اندماجاً والمشروع هنا يقصد به الوكالة، بحيث تكون وحدة ذات سلطان ودوام يعلو على ارادة الدول ويتصرف خارج سلطتها وفق نظام دولي وهنا اصبح الفرق واضح بين المصطلحين وهو الفرق بين (الفكرة) و(الادراك) فالفكرة مقصود بها هنا فكرة التنظيم الدولي و(الادراك) هو مدرك المنظمة الدولية وهو بهذا يكون مماثل للاختلاف بين الفكرة والمشروع وهذا ما ينطبق على العلاقة بين التنظيم الدولي الذي يمثل الفكره والمنظمات التي تمثل المشروع ، والمشروع هو الوكالة.

والوكالة ذكرت في تعريف الأمم المتحدة بشكل واضح وصريح في ميثاقها[٤٨]، في نص المادة (٥٧) ((الوكالات المتخصصة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات والتي تضطلع بمقتضى نظمها الاساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشؤون يوصل بينها وبين الامم المتحدة وفقاً لأحكام المادة (٦٣)))[٤٩]. وفي هذا التعريف قد قطع الشك باليقين عندما أسموها بالوكالات وهذه الوكالات

تقوم بعمل اتحادي وهو المتمثل بالهيئات وثم تكون المنظمات الدولية وهنا يؤكد الباحث في وجود فرق بين المنظمات والوكالات وبين التنظيم الدولي اذ يكون التنظيم الدولي اعم واشمل من المنظمات والمنظمات هي الاخرى اعم والشمل من الوكالات فالمنظمة تضم في داخلها شيء مدرك وهو المشروع (الوكالة) وما يثبت صحة هذا الرأي هو عند التمحيص بخصائص الوكالات التي ذكرت فيما سبق نجد الفرق بينهما فقط يكون من خلال التخصص فالوكالة هي جزء من المنظمة والمنظمة اوسع واشمل من الوكالة

الاستنتاجات:

١- للوكالات (المنظمات) الدولية جذور تاريخية تعود لعدد من القرون ونتجت عن التعاون الدولي وخاصة في الدول الاوربية بعد ان ادرك القائمون على السياسية هناك بضرورة وجود نظام دولي مشترك يدرئ اخطار الحروب التي كانت تعاني من ويلاتها تلك القارة.

٢-ان الوكالة هي فقط تكون متخصصة على عكس المنظمة التي تكون واسعة وغير متخصصة وقد تضم المنظمة عدد من الوكالات المتخصصة في داخلها لذا يرى الباحث ان التخصص والتوسع هنا جاء نتيجة الاختلاف بين الوكالة والمنظمة وان الوكالة هي مكملة لعمل المنظمة او نائبة عنها في مجال تخصص معين مثال ذلك منظمة الامم المتحدة التي تضم عدد من الوكالات المتخصصة منها وكالة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما.

٣- تنظم الوكالات الدولية بقانون يحمي مصالحها وهناك وكالات دولية تكون حكومية وتنشأ نتيجة اتفاق بين الحكومات والمنظمة بشكل مباشر واخرى فرعية تنشأ نتيجة اتفاق مع احد افرع المنظمة الام.

التوصيات:

١-يجب على حكومات البلدان النامية ومنها العراق التفريق بين الوكالات التي تعمل لمصلحة الشعوب والوكالات التي تعمل من اجل مصلحة الدول الكبرى وتدمر امال تلك الشعوب.

٢- تجنب العمل مع وكالات العولمة التي تعمل لصالح الشركات المتعددة الجنسية، وخاصة وكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فهي ثبتت ومن خلال التجارب الدولية انها احد اذرع الولايات المتحدة الامريكية وتعمل لصالحها.

International Agencies from a Contemporary Geopolitical Perspective

Key words: Agencies - Geopolitical Perspective
A research paper extracted from PhD dissertation

(.Assist. Prof. Firas Abdul-Jabbar Al-Rubaie (Ph.D
University of Diyala / College of Education for Humanities
The researcher : Abboud Turki Adwan

Abstract

The international agencies took control over economic matters in most countries of the world, especially the developing ones, including the agencies of the International Monetary Fund and the World Bank. They now include 189 countries from all continents of the world in their membership. This means that 99.8% of the countries of the world today are members of these two agencies. They fall under a big umbrella that includes them, which is the United Nations. These two agencies require the country which want to join it must have joined the United Nations before that. The research dealt with the concept of the international agency, its characteristics, its legal personality, its origin and development, and the history of international cooperation, which was at the level of political thought, at the level of international relations and at the level of balance of power. The research also addressed the difference between the international agency and the international organization. The researchers emphasized that there is a difference between the agency and the organization, and that the organization is not specialized and wider than the agency that is specialized and falls within its membership

الهوامش

[1] – جمال عبد الناصر مانع ، التنظيم الدولي ، النظرية العامة والمنظمات العالمية المتخصصة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابه ، الجزائر ط١ ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٨٧.

[٢] – محمد المجدوب ، محاضرات في المنظمات الدولية والاقليمية ، بيروت ، الدار الجامعية ، ١٩٨٣ ، ص٨.

[٣]

[٤] – بطرس بطرس غالي ، التنظيم الدولي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٦م ، ٢٣–٢٤.

[٥]– محمد المجدوب ، محاضرات في المنظمات الدولية والاقليمية ، مصدر سابق ، ص ١٠٩–١١٠.

[٦] – بطرس بطرس غالي ، مصدر سابق ، ص ٣٢.

[٧] – عبد الرحمن الكواكبي ، ام القرى ، حلب، المطبعة العصرية، ١٩٥٩، ٩٥. وأنظر بطرس غالي ، الكواكبي والجامعة الاسلامية، المجلة المصرية للقانون الدولي ، ١٩٥٧.

[٨] – عبد الرحمن الكواكبي ، مصدر سابق، ص ١٩٣–٢١١، ٢٣٤–٢٣٦.

[٩] – صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، بغداد ،مطبعة الرشاد، ١٩٧٥، ص١.

[١٠]– أنيس ل. كلود ، النظام الدولي والسلام العالمي ، ترجمة وتصدير وتعقيب الدكتور عبدالله العريان ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٤ ، ص ٤٧.

1- Briggs H.V Power Politics and International Organization , American journal International Law 1945 , P.P. 666-667.

[١٢] – المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم ، بغداد ، مطبعة الجامعة ، ١٩٨١م ، ص ٣٥–٥٠.

1- Weinschel , H, The Dectorine of Equality of states and its Recent Modification " A.J.I.L" 1951, P. 420.

[١٤]– انيس كلود – مصدر سابق – ص ٥٥–٥٦.

[15] - Reuter ,p, lutenational Institutions, English Translation, By chapman, London,1958,pp215

[١٦]– صالح جواد الكاظم – مصدر سابق–ص ١٢.

[١٧]- موسى الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ٢٠٠٤م، ص ١١٤.

[١٨]- بول ريتر، التنظيمات الدولية، ترجمة احمد رضا، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٧٨م ، ص ٢٠٠-٢١٠.

[19] -Helmolt, Hans Ferdinand (1903).the world,s History; western Europeto 1800.w. Heinenann p573

* حرب الثلاثين . هي سلسلة صراعات دامية مزقت اوروبا بين عامي ١٦١٨-١٦٤٨م وخاصة في اراضي اوروبا الوسطى المانيا الحالية واشترك فيها معظم القوى الاوربية في ذلك العصر .

2-principles of the state syatem

3– covenant of the league of nations

[٢٢]– بحث (نظرية توازن القوى في محيط العلاقات الدولية) مجلة العلوم القانونية والسياسية ، بغداد ، م٢، ع٣، ١٩٨٣م ، ص ١٦٤–٢٠٠.

[٢٣]– بحث (الأمن الجماعي، أسسهُ النظرية وتطبيقاتهُ في ظل التنظيم الدولي) مجلة معهد البحوث للدراسات العربية ، جامعة الدول العربية، بغداد ، العدد ١٢ ، ١٩٨٣م ، ص ٣٣٠–٣٦١.

[٢٤]– محمد الزعبي، مصدر سابق ، ص ١١٤–١١٥.

[٢٥]– موسى الزعبي، مصدر سابق، ص ١١٦.

[٢٦] – جمال عبد الناصر مانع ، التنظيم الدولي – النظرية العامة والمنظمات العالمية المتخصصة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابه ، الجزائر دون طبعه ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٨٧.

[٢٧]– ميثاق الامم المتحدة وقع في عام ١٩٤٥م في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الامم المتحدة ، واصبح نافذاً في اكتوبر عام ١٩٤٥م.

[٢٨] – محمد المجدوب ، التنظيم الدولي – النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة ، منشورات الحلبي ، حلب ، ط٨، ٢٠٠٦م ، ص ٣٣٦.

[٢٩] – احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة ،ط١، المجلد الثالث، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٠٤٥

[٣٠] – محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨، ص١٠١٨

[٣١] – محمد رواس قلعجي و حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر، الرياض، ط٢، ١٩٨٨، ص٤٩٩.

[٣٢]– محمد بن شمس الدين الرازي، مختار الصحاح ، تحقيق ايمن عبد الرزاق الشوا، مجلد ١، دار الفيحاء دمشق ،١٩٨٦، ٣٢٦.

[٣٣]– ميثاق الامم المتحدة ، مصدر سابق.

[٣٤] – المادة (٦٣) من ميثاق الامم المتحدة ((لمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع اتفاقات مع اي وكالة من الوكالات المشار اليها في المادة (٥٧) تحدد الشروط التي على مقتضاها يوصل بينها وبين الامم المتحدة وتعرض هذه الاتفاقيات على الجمعية العامة للموافقة عليها . وله ان ينسق وجوه نشاطات الوكالات المتخصصة بطريقة تشاور معها وتقديم توصياته اليها والى الجمعية العامة واعضاء الامم المتحدة))

[٣٥] – جمال عبدالناصر مانع ، مصدر سابق ، ص ٣٨٧.

[٣٦] – عمر سعد ، احمد بن ناصر ، مصدر سابق ، ص ٢١٧–٢١٨.

[٣٧]– محمد المجدوب ، مصدر سابق ، ص ٦٤٠.

[٣٨]– جمال عبدالناصر ، مصدر سابق ، ص ٣٩٠.

[٣٩] – محمد المجدوب ، مصدر سابق ، ص ٦٤٠.

[٤١] – عمر سعد ، احمد بن ناصر ، مصدر سابق ، ص ٢١٧.

* الكونت فولك برنادوت:– سياسي سويدي ودبلوماسي دولي كان يشغل منصب رئيس الصليب الاحمر السويدي ، عُين من قبل الامم المتحدة وسيطاً لحل قضية فلسطين في مايو ١٩٤٨م ، اذ درس القضية دراسة وافية وقدم بعدها للأمم المتحدة تقريراً اوصى فيه بضم منطقة النقب الى العرب فاغتالته اسرائيل في شوارع القدس

[42]– Macintyre, Donald (2008-09-18)."Israel's forgotten; the assassination of Count Bernadotte- and the death of peace" London ; the Independent. Retrieved 2008-11-12

[٤٣] – جمال عبدالناصر مانع ، مصدر سابق ، ص ٩٥.

[٤٤] – محمد المجدوب ، مصدر سابق ، ص ١٣٩-١٤٢.

[٤٥] – محمد المجدوب ، مصدر سابق ، ص ٦٤٥.

[٤٦]– هوفمان، التنظيمات الدولية والسلطات السياسية للدول، باريس،١٩٥٤، الترجمة العربية، ص٢٣. وينظر محمد طلعت الغنيمي، مصدر سابق، ص٢٦

[٤٧] – محمد طلعت الغنيمي، مصدر سابق، ص١٢.

[٤٨]– ميثاق الامم المتحدة ، مصدر سابق.

[٤٩] – المادة (٦٣) من ميثاق الامم المتحدة ((لمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع اتفاقات مع اي وكالة من الوكالات المشار اليها في المادة (٥٧) تحدد الشروط التي على مقتضاها يوصل بينها وبين الامم المتحدة وتعرض هذه الاتفاقيات على الجمعية العامة للموافقة عليها . وله ان ينسق وجوه نشاطات الوكالات المتخصصة بطريقة تشاور معها وتقديم توصياته اليها والى الجمعية العامة واعضاء الامم المتحدة.

المصادر والمراجع

- الرازي محمد بن شمس الدين، مختار الصحاح ، تحقيق ايمن عبد الرزاق الشوا، مجلد ١، دار الفيحاء دمشق ،١٩٨٦، ٣٢٦.
- ريتر بول، التنظيمات الدولية، ترجمة احمد رضا، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٧٨م .
- الزعبي، موسى، الجيوسياسية والعلاقات الدولية، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ٢٠٠٤م.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم، القاموس المحيط، تحقيق يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨.
- الكاظم، صالح جواد، دراسة في المنظمات الدولية، بغداد ،مطبعة الرشاد، ١٩٧٥.
- الكواكبي ، عبد الرحمن ، ام القرى ، حلب، المطبعة العصرية، ١٩٥٩، ٩٥. وأنظر بطرس غالي ، الكواكبي والجامعة الاسلامية، المجلة المصرية للقانون الدولي ، ١٩٥٧.

- المجدوب، محمد ، التنظيم الدولي – النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة ، منشورات الحلبي ، حلب ، ط٨، ٢٠٠٦م.
- المجدوب، محمد ، محاضرات في المنظمات الدولية والاقليمية ، بيروت ، الدار الجامعية ، ١٩٨٣ .
- عيد الناصر مانع جمال ، التنظيم الدولي ، النظرية العامة والمنظمات العالمية المتخصصة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابه ، الجزائر ط١ ، ٢٠٠٦م .
- عمر المختار احمد ، معجم اللغة العربية المعاصرة ،ط١، المجلد الثالث، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨.
- غالي بطرس بطرس ، التنظيم الدولي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٦م .
- قلعجي ، محمد رواس و حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر، الرياض، ط٢، ١٩٨٨.
- كلود، أنيس ل. ، النظام الدولي والسلام العالمي ، ترجمة وتصدير وتعقيب الدكتور عبدالله العريان ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٤ .
- هوفمان، التنظيمات الدولية والسلطات السياسية للدول، باريس،١٩٥٤، الترجمة العربية،.

المصادر الاجنبية

- Briggs H.V Power Politics and International Organization , American journal International Law 1945 , P.P. 666-667.
- Weinschel , H, The Dectorine of Equality of states and its Recent Modification " A.J.I.L" 1951, P. 420.
- Reuter ,p, lutenational Institutions, English Translation, By chapman, London,1958,pp215
- Helmolt, Hans Ferdinand (1903).the world,s History; western Europeto 1800.w. Heinenann p573

- -principles of the state syatem
  - covenant of the league of nations
  - Macintyre, Donald (2008-09-18)."lsrael's forgotten; the assassination of Count Bernadotte- and the death of peace" London ; the lndependent. Retrieved 2008-11-12

المجلات

- بحث (نظرية توازن القوى في محيط العلاقات الدولية) مجلة العلوم القانونية والسياسية ، بغداد ، م٢، ع٣، ١٩٨٣م ، ص ١٦٤-٢٠٠.
- بحث (الأمن الجماعي، أسسهُ النظرية وتطبيقاتهُ في ظل التنظيم الدولي) مجلة معهد البحوث للدراسات العربية ، جامعة الدول العربية، بغداد ، العدد ١٢ ، ١٩٨٣م ، ص ٣٣٠-٣٦١.

- **<u>المعاهدات والاتفاقيات</u>**

- ميثاق الامم المتحدة الذي وقع في عام ١٩٤٥م في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الامم المتحدة ، واصبح نافذاً في شهر اكتوبر عام ١٩٤٥م.
- المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم ، بغداد ، مطبعة الجامعة ، ١٩٨١م ، .
- ميثاق الامم المتحدة وقع في عام ١٩٤٥م في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الامم المتحدة ، واصبح نافذاً في اكتوبر عام ١٩٤٥م.